صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

دراسة بعنوان:

الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية

إعداد

د. الوليد طلحة د. عبد الكريم قندوز

صندوق النقد العربي
نوفمبر 2022

© صندوق النقد العربي 2022
حقوق الطبع محفوظة

يُعد هذه الدراسات الفنيون في صندوق النقد العربي، وتبحث في القضايا النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلف الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 – 2– 971+
فاكس:6326454 – 2– 971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقـع الإلكـتروني: http://www.amf.org.ae

المحتويات

المقدمة 6
الدراسات السابقة ذات الصلة بالأمن الغذائي 7
كيف يؤثر الأمن الغذائي على الاقتصاد الكلي؟ 10
القطاع الحقيقي 10
القطاع النقدي: السياسات النقدية والاحترازية 13
قطاع المالية العامة 14
القطاع الخارجي وسياسات سعر الصرف 16
ترتيب الدول العربية في الأمن الغذائي 18
المتغيرات المستخدمة في الدراسة 19
النموذج المستخدم ونتائج التقدير 20
تحليل النتائج 20
النتائج والتوصيات 22
قائمة المراجع 23

قائمة الجداول

جدول (1) تقدير نموذج الإنتاج الغذائي 22

قائمة الأشكال

شكل (1) قيمة الفجوة الغذائية في السلع الأساسية في الوطن العربي
شكل (2) ركائز الأمن الغذائي وفقاً لمنظمة الفاو 7
شكل (3) نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع في الوطن العربي والعالم خلال الفترة (1970-2021) 12
شكل (4) نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع على مستوى الأقاليم الجغرافية في عام 2021 12
شكل (5) مؤشر أسعار الغذاء حول العالم (1970-2020) شهري (%)..... 14
شكل (6) معدل التضخم الرئيسي ومعدل تضخم الغذاء خلال الفترة (1970-2020) 14
شكل (7) متوسط معدلات تضخم أسعار الغذاء في الدول العربية (%)..... 14
شكل (8) متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول العربية..... 14
شكل (9) حجم الدعم السلعي في عينة من الدول العربية والمتوسط العالمي لعام 2022(كنسبة من إجمالي الإنفاق العام) 15
شكل (10) الإيرادات الضريبية في عينة من الدول العربية لعام 2020 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 16
شكل (11) حجم المنصرفات العامة في عينة من الدول العربية لعامي 2019 و2020..... 16
شكل (12) الصادرات والواردات الغذائية للفترة (1999-2021) 17
شكل (13) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الأمن الغذائي لعام 2021 18

المستخلص

تتناول الدراسة موضوع الأمن الغذائي في الدول العربية والسياسات الاقتصادية اللازمة من خلال نموذج لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الأمن الغذائي. استهدفت الدراسة اختبار أثر مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي على مؤشر إنتاج الغذاء باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية لعشر دول عربية هي الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، لبنان، مصر، والمغرب. شملت متغيرات الدراسة كلاً من: معدل تضخم أسعار الغذاء، ونصيب الفرد من الناتج الزراعي، وصادرات السلع الغذائية، وواردات السلع الغذائية، ودعم السلع الغذائية، والائتمان المصرفي، إضافة إلى مؤشر إنتاج السلع الغذائية كمتغير تابع. خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة ومؤشر الإنتاج الغذائي، مثل الدعم السلعي، وتكلفة التمويل (سعر الفائدة)، وتضخم أسعار الغذاء. أظهر النموذج علاقةً عكسية معنوية إحصائياً بين دعم الغذاء ومؤشر الإنتاج الغذائي، إذ كلما زاد حجم الدعم السلعي بنقطة مئوية واحدة، تراجع مؤشر الإنتاج الغذائي بحوالي 0.21 نقطة مئوية، ما يعني أن الزيادة في الدعم قد تتسبب في تراجع الإنتاج ما يتطلب مراجعة سياسات الدعم باعتماد حقيقة الأسعار وتوجيه الدعم إلى مستحقيه. كذلك أظهر النموذج علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين تكلفة التمويل والأمن الغذائي، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، إذ يؤدي رفع سعر الفائدة الحقيقي بنقطة مئوية واحدة إلى تراجع مؤشر الإنتاج الغذائي بنحو 0.31 نقطة مئوية، ما يتطلب الحرص على تحقيق الاستقرار السعري الذي يُعتبر في حد ذاته أحد الأركان الرئيسة لتعزيز الأمن الغذائي. بناءً على النتائج المذكورة أوصت الدراسة بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية وتبني البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل دون الفئات الغنية وتوجيه الدعم لهذه الفئات وليس للسلع الغذائية، إضافة إلى دعم صغار المزارعين من خلال تحسين كفاءة سوق الإقراض وتقديم قروض بشروط ميسرة ومنحهم تسهيلات ائتمانية تشجعهم على الاستمرار، وحمايتهم من المخاطر الناتجة عن التقلبات في الأسعار والتغيرات المناخية.

Abstract

This paper examines the impact of some economic variables on food security in 10 Arab countries, namely Jordan, UAE, Tunisia, Algeria, Saudi Arabia, Sudan, Iraq, Lebanon, Egypt, and Morocco. The paper employs the Panel OLS method to test the sensitivity of the Food Production Index as a proxy for food security to a set of conditioning variables such as food inflation, agricultural output per capita, exports of food commodities, imports of food commodities, commodity subsidy, domestic credit to the private sector. The study finds that there is a statistically significant relationship between some important economic variables and the food production index, such as subsidy, cost of finance, and food inflation. For example, the model showed a statistically significant inverse relationship between subsidy and the food production index. Whenever the value of commodity subsidies increased by one percentage point, the food production index decreased by 0.21 percentage points, which may explain that the increase in subsidies may cause a decline in production. The model also showed a statistically significant inverse relationship between the cost of financing and food security. Accordingly, the paper comes out with some policy recommendations, such as the need for strengthening social safety nets in Arab countries and adopting social programs that target the poor and low-income groups rather than the rich. In addition, governments could support small farmers by enhancing the efficiency of the credit market or by providing loans on concessional terms.

المقدمة

كان ولازال ضمان الوصول إلى الغذاء المغذي والكافي بمثابة الشغل الشاغل لأفراد المجتمع. تشير إحصاءات البنك الدولي أن حوالي 135 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذي من المرجح أن يتضاعف في المستقبل بسبب التطورات الراهنة (الأزمة الروسية - الأوكرانية) في الساحتين العالمية والإقليمية. إلى حد كبير، تثبت الأدلة التجريبية في الاقتصادات الناشئة والدول المتقدمة أن ضمان الأمن الغذائي يتطلب تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية لوضع السياسات الاقتصادية اللازمة والاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة.

هناك عدد من التحديات من شأنها أن تبطئ تحقيق الأمن الغذائي مثل التغيرات المناخية، والزيادة السكانية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والضغوط البيئية. عليه تعمل الدول على مواجهة مثل هذه التحديات من خلال وضع الاستراتيجيات المستقبلية والسياسات التي من شأنها تخفيف حدتها.

كما أن هناك حاجة ماسة لوجود تعريف موحد لمفهوم الأمن الغذائي، حيث يشير التعريف [1] الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة أن الأمن الغذائي يُقصد به أن جميع أفراد المجتمع بإماكنهم النفاذ المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الطعام الكافي والآمن والمغذي الذي يلبي تفضيلاتهم واحتياجاتهم الغذائية للتمتع بحياة نشطة وصحية. من هذا التعريف تم اختزال مؤشر يُعنى بقياس الأمن الغذائي، أُطلق عليه "مؤشر الأمن الغذائي العالمي"[2] Global Food Security Index (GFSI). يأخذ المؤشر بعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء وتوافره وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية. المؤشر هو بمثابة نموذج ديناميكي كمي ونوعي للمقارنة المعيارية، تم احتسابه استناداً إلى 58 مؤشراً فرعياً تقيس محددات الأمن الغذائي في كل من الدول النامية والاقتصادات المتقدمة.

تتباين مخاطر انعدام الأمن الغذائي في العالم خلال الأعوام 2021-2022 نتيجة لعدد من العوامل مثل انخفاض مستوى الدخل، والركود الاقتصادي، والتباين في مستويات التعافي من الجائحة، وهيكل الاقتصاد (ما إذا كانت الدولة مستوردة أم مصدرة للسلع الغذائية). في هذا الصدد، تشير إحصاءات منظمة الفاو[3] إلى أن انعدام الغذاء ارتفع في عام 2020 بحوالي 1.3 نقطة مئوية ليصل إلى 9.3 في المائة وواصل الارتفاع في عام 2021 لكن بوتيرة متباطئة بلغت حوالي 0.5 نقطة مئوية، حيث ترك انعدامه أثراً على الأشخاص المتأثرين الذين تراوح عددهم ما بين 702 و828 مليون شخص.

على مستوى الدول العربية يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسة، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية، فإن القطاع الزراعي في الوطن العربي لم يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسة في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية في عام 2008[4]، التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسة، وتقليص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية، وتقنين تصدير السلع الغذائية، وتيسير الإجراءات الضريبية على الواردات، وزيادة أجور العاملين في القطاع الزراعي.

---

[1] يعود هذا التعريف إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996

[2] يتم تصميم المؤشر وتحديثه من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية Economist Intelligence Unit

[3] FAO (2022), "The State of Food Security and Nutrition in the World: Repurposing Food And Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable", the report prepared by FAO, IFAD, UNICEF, WFP, andWHO. https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update

[4] صندوق النقد العربي (2009)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، فصل المحور حول الأمن الغذائي. تم إعداد التقرير بمشاركة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الجامعة العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

في هذا الصدد، يولي صندوق النقد العربي موضوع الأمن الغذائي وانعكاساته على الاقتصاد الكلي، ودور السياسات النقدية والاحترازية والسياسات المالية في مواجهة انعدامه أهمية كبيرة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثيرات السياسات الاقتصادية الكلية على الأمن الغذائي وانعدامه، مثل سياسات الدعم السلعي، والسياسات النقدية والمالية، وسياسات التجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تستهدف الدراسة التعرف على المدى الذي يمكن أن تؤثر به سياسات الدعم السلعي، وتكلفة التمويل المصرفي، ومؤشر أسعار الغذاء على تحقيق هدف الأمن الغذائي في الدول العربية.

شكل (1) قيمة الفجوة الغذائية في السلع الأساسية في الوطن العربي

(مليار دولار أمريكي)

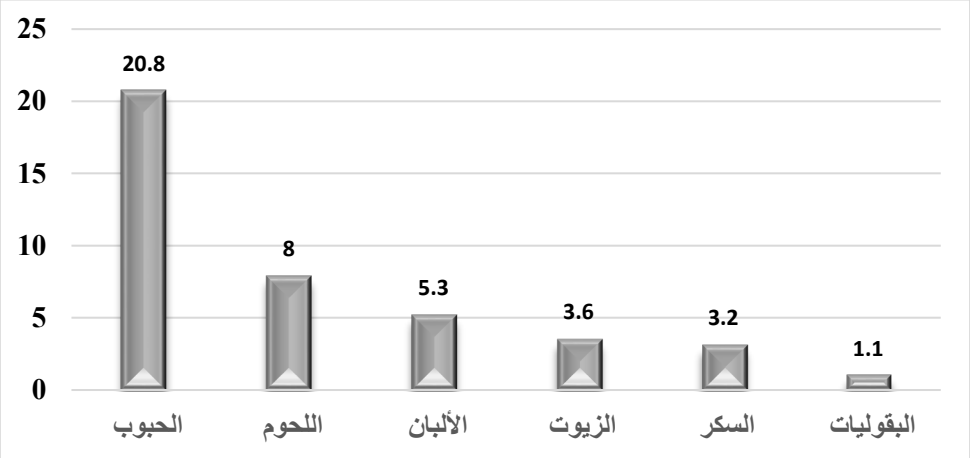

المصدر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (2022)

بحسب الشكل (1)، يبلغ متوسط القيمة الإجمالية للعجز في السلع الغذائية الأساسية في الدول العربية حوالي 42 مليار دولار أمريكي، وتبلغ فجوة الحبوب الغذائية حوالي 20.8 مليار دولار أمريكي وهي الأعلى من بين السلع الغذائية الأخرى، بينما بلغ العجز في اللحوم حوالي 8 مليار دولار. من ناحية أخرى تواجه الدول العربي عجز كلي في البقوليات بقيمة 1.1 مليار دولار، وفى السكر بقيمة 3.2 مليار دولار، وفى الزيوت والألبان بقيمة 3.6 و5.3 مليار دولار أمريكي.

الدراسات السابقة ذات الصلة بالأمن الغذائي

في أوقات الرخاء الاقتصادي لا يبدو الأمن الغذائي أولوية، غير أن التطورات والتحديات المستجدة التي يعرفها العالم، كالأزمات الإقليمية أو الدولية، والصراعات في بعض المناطق، فضلا عن التحديات المتعلقة بسلاسل توريد الغذاء ومخاطر التغير المناخي (كالفيضانات، والجفاف والاحتباس الحراري...) جعلت موضوع الأمن الغذائي ضمن أولى الأولويات للدول النامية والصناعية على حد سواء. وموضوع الأمن الغذائي ليس موضوعا مستجدا، بل يتم تداوله منذ عقودٍ مضت، غير أن التحديات التي تواجه تعزيز الأمن الغذائي هي التي تختلف.

تناولت دراسات كثيرة موضوع الأمن الغذائي، وحللته من عدة أبعاد: اقتصادية واجتماعية، وتنموية وغيرها. بعض تلك الدراسات تناولت محددات الأمن الغذائي، وكيفية تأثره بالعوامل الاقتصادية الكلية (كالسياسات النقدية) أو العوامل القطاعية (مثلا القطاع المالي أو الزراعي)، أو العوامل الجزئية (مثل دور المؤسسة أو رأس المال البشري)، في حين تناولت دراسات أخرى تأثير الأمن الغذائي والسياسات الزراعية على المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية (كالرفاه مثلا) أو غيرها.

هناك عوامل كثيرة تؤثر على الأمن الغذائي، بعض تلك العوامل تتعلق بجوانب اجتماعية (مثل النمو الديمغرافي، والموقع الجغرافي، والمناخ، وتفضيلات الأفراد ونظامهم الغذائي، وغيرها)، وبعضها متغيرات اقتصادية كلية مثل السياسات المالية والنقدية، وأسعار الصرف، وسياسات الدعم وشبكات الأمن الاجتماعي، وبعضها متغيرات قطاعية (مثل السياسات القطاعية الداعمة للزراعة، أو دور البنوك والمؤسسات المالية في توفير التمويل)، وبعضها متغيرات جزئية مثل قدرة الشركات على تطوير تقنيات حديثة، ورأس المال البشري وغيرها.

على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الأمن الغذائي، توصلت دراسة (Applanaidua, et al., 2014) إلى أن لكل من الإنفاق الحكومي على التنمية الريفية وحجم الناتج الداخلي الخام وأسعار الصرف تأثيراً على الأمن الغذائي، كما أظهرت دراسة (Jimm and Giesecke 2017) أن السياسات الاقتصادية الحكومية مثل وضع سقف لأسعار بعض المنتجات الزراعية التي يدفعها المستهلك، والحد الأدنى للسعر الذي يتلقاه المنتج، والإعانات والدعم الحكومي للأسعار التي يدفعها المزارعون مقابل البذور لم تسهم بصورة كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث يمكن لعوامل مثل ضعف كفاءة التخصيص وأسس التوزيع أن تؤدي إلى نتائج عكسية. في نفس السياق، كشفت التحليلات التي تناولتها دراسة (Akbar & Jabbar 2017) أن التغيرات في سعر الفائدة لها تأثير ضئيل على إنتاج الغذاء ولكن لها تأثيرات عكسية كبيرة على تضخم الغذاء. يشير هذا إلى أن السياسة النقدية المتشددة تتسبب بشكل كبير في تضخم أسعار الغذاء مع تأثيرات سلبية طفيفة على إنتاج الغذاء. يمكن استخدام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في أسعار المواد الغذائية وبالتالي السيطرة على الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية على الأسر الفقيرة. ومع ذلك ، يجب على صانعي السياسات تقييم آثارها الجانبية على قطاعات الاقتصاد الأخرى. علاوة على ذلك، يجب على الحكومة زيادة إنفاقها على الاستثمار الحكومي العام لتطوير التكنولوجيا والبنية التحتية الزراعية. ومن شأن هذه الزيادة في الإنفاق أن تساعد في زيادة إنتاج الغذاء والسيطرة على تضخم الغذاء عن طريق تقليص فجوة العرض والطلب.

يلعب التمويل دورا مهما وأساسيا في تعزيز القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع الزراعي أحد أركان تحقيق الأمن الغذائي. تناولت دراسة (قندوز وآخرون، 2022) الدور المأمول للتمويل الإسلامي للقطاع الزراعي وبالتالي مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، وناقشت الدراسة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية والمتمثلة في توفير التمويل اللازم للقطاع في ظل محدودية حيز الميزانية وأولويات الإنفاق الأخرى كالصحة والتعليم. تظهر تجارب الدول العربية أن مصادر تمويل القطاع الزراعي تأخذ أربعة أشكال رئيسة متمثلة في: التمويل الرسمي الحكومي، والتمويل المصرفي، والتمويل غير الرسمي، والتمويل الخارجي. على الرغم من تضافر كل مصادر التمويل، إلا أن الحاجة للبحث عن موارد أخرى ما يزال مُلحّاً، ويوفر التمويل الإسلامي أحد الخيارات المتاحة بفضل مجموعة من العقود كالسلم والمزارعة والمساقاة والإجارة وغيرها.

في دراسة أخرى (طلحة وآخرون، 2022) حول آليات دعم السياسة النقدية للقطاعات الإنتاجية في الدول العربية جرى التحقق من فاعلية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تنمية القطاعات الإنتاجية من خلال استخدام الأدوات المتاحة للسلطات النقدية مثل سعر الفائدة الإسمي، ونسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، بما يضمن أثر انتقال قرارات البنك المركزي عن طريق السوق المصرفية. حيث استعرضت الدراسة كل من الإطار العام للسياسة النقدية من ناحية، والسياسات الاحترازية الكلية من ناحية أخرى ودورهما في تعزيز الإنتاجية القطاعية. من ناحية أخرى قدرت دراسة (De and Kakar 2021) التأثيرات الديناميكية لصدمات السياسة النقدية على أسعار الغذاء النسبية وتوزيع استهلاك الغذاء في المناطق الريفية والحضرية في الهند.

في نفس السياق، يقدم (Bonilla, 2015) لمحة عامة عن تحليل السياسات المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية والضريبية وسياسات أسعار الصرف والسياسات التجارية من حيث تأثيرها وتأثرها بقضايا الأمن الغذائي في الدول النامية. سيما فيما يتعلق بالأطر العامة لأساسيات الاقتصاد الكلي، وتبادل التجارب مع أفضل الممارسات العالمية. أشارت دراسة (Hosu & Qamata 2019) إلى أن النمو السكاني المتزايد من شأنه التأثير إيجابياً على مؤشر الإنتاج الغذائي، إذا ما اتبعت الدول سياسات قطاعية لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتوفير فرص عمل لزيادة دخل الفرد، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تبني استراتيجيات استهداف نصيب الفرد بغرض زيادة الإنتاجية بما يتوافق مع عدد السكان وبالتالي تحقيق التوازن الغذائي لضمان الأمن الغذائي المستدام.

على مستوى المالية العامة، تناولت دراسة (Gopalakrishnan and Saha 2019) الآثار القطاعية والتوزيعية لبرنامج دعم أسعار المواد الغذائية، وتوصلت الدراسة إلى أن تعزيز برامج الدعم السلعي من شأنها التأثير إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

من ناحية أخرى، خلصت دراسة (Torero 2014) إلى صعوبة تحقيق النمو الشامل والمستدام دون توفر الغذاء لجميع أفراد المجتمع وتحقق الأمن الغذائي ويتطلب ذلك تخطيطاً استراتيجياً محكماً تحسباً لأي تحديات أو صدمات خارجية يمكن أن تواجهها الدولة. بينما توصلت دراسة أخرى (Kavallari et al. 2014) إلى أن تأثير النمو الاقتصادي على جانب طلب الغذاء أكثر منه على جانب العرض الأمر الذي يساهم في تقلبات أسعار السوق العالمية للسلع الزراعية من خلال عوامل الطلب العالمي، تميل الاقتصادات الناشئة إلى استيراد الغذاء أكثر وتقليل المخزون من أجل تغطية احتياجات الطلب، بينما تزيد بقية دول العالم من صادراتها الغذائية لتلبية الاحتياجات المتزايدة في أسواق أخرى.

وفي دراسة (Meijl et al. 2020) تم اقتراح إطار فني يتضمَن المحاور الأساسية لتعريف الأمن الغذائي وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والمتمثلة في توفر الغذاء، والوصول إليه، وكيفية استخدامه، مع إمكانية توظيف هذه المحاور لبناء فرضيات أو خيارات مختلفة تأخذ في الاعتبار التباين الهيكلي والاقتصادي للدولة.

أخيراً، تناولت عدد من الدراسات موضوع الفجوة الغذائية لمحصول القمح، حيث أشارت دراسة (محمد آدم، 2005) إلى أن اتساع الفجوة الغذائية في السودان يعود إلى سببين رئيسين هما: الزيادة السكانية وبالتالي زيادة الطلب على القمح، وانحسار الرقعة الزراعية لمحصول القمح، وبالتالي انخفاض الإنتاج وزيادة الفجوة الغذائية، كما تناولت دراسة (ماضى ، 2021) أسباب تفاقم الفجوة الغذائية في مصر التي تُعزى إلى جانبي العرض والطلب المتمثلة في النمو السكاني، نصيب الفرد من الدخل القومي، والنمط الاستهلاكي وغيرها من العوامل المؤثرة. كذلك تناولت دراسة (حميد و العتابي، 2020) قياس الفجوة الغذائية لمحصول القمح وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في العراق (1990-2018).

شكل (2) ركائز الأمن الغذائي

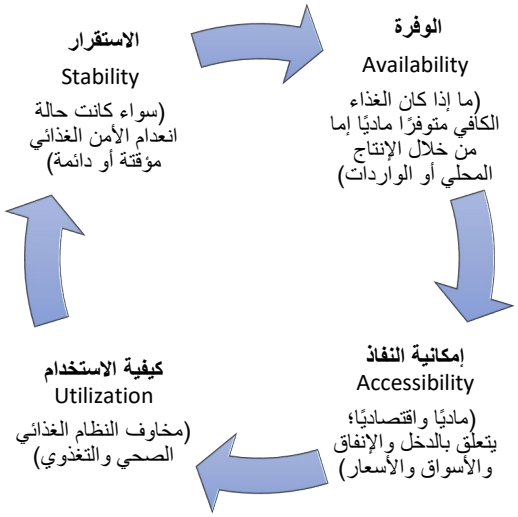

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية، الأمم المتحدة.

يمثل الأمن الغذائي المستدام أحد أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول لتحقيقه بالاعتماد على إنتاجها المحلي الذي تنتجه مستثمراتها الفلاحية، لكن المشكل الذي يواجه الدول النامية هو أن فئة الفلاحين التي يُعتمد عليها أساسا لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في البلد يعانون بدورهم من انعدام الأمن الغذائي، لذلك أصبحت عملية قياس وتقييم الأمن الغذائي المستدام وسط مختلف الفئات في المجتمع وخاصة فئة الفلاحين الذين يعيشون في القرى والأرياف ضرورية لاتخاذ التدابير المناسبة لمعالجته. لقد تبنت المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الغذائي العديد من المؤشرات للحصول على تقييمات مناسبة لحالة الأمن الغذائي المستدام على المستوى الجزئي (الفردي والأسري). ركزت هذه الدراسة على شرح مجموعة من المؤشرات الرئيسية للتعبير عن الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي المستدام، وهي تهدف إلى تقييم الوضعية الغذائية لعينة من الفلاحين أصحاب المستثمرات الفلاحية. وقد خلصت إلى أن طبيعة المحاصيل الزراعية المنتجة تؤثر في درجة الأمن الغذائي المحققة، كذلك فإن المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها المستثمرة الفلاحية لها تأثير على المتغيرات المرتبطة بمفهوم استدامة الأمن الغذائي.

كيف يؤثر الأمن الغذائي على الاقتصاد الكلي؟

إن موضوع الأمن الغذائي له انعكاسات اقتصادية واجتماعية وله كذلك أبعاد أخرى تتعلق بالاستقرار المجتمعي. فعلى المستوى الاقتصادي، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا الجزء من الدراسة، نحاول تناول العلاقة من وجهة نظر قطاعات الاقتصاد الكلي المتمثلة في القطاع الحقيقي، القطاع النقدي، القطاع الخارجي، وقطاع المالية العامة في الدول العربية.

القطاع الحقيقي

يعتبر القطاع الحقيقي للاقتصاد بمثابة القطاع الرئيس لأنه يشير إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية السائدة في المجتمع ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر النشاط الزراعي أحد أهم هذه الأنشطة لارتباطه الوثيق بتوفير الغذاء وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع. من هذا المنطلق، يقتصر تحليلنا للقطاع الحقيقي والأمن الغذائي على القيمة المضافة للقطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتطورها خلال السنوات السابقة، إضافة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو حصة الفرد من الناتج الزراعي.

يشير الشكل (3) إلى نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع على مستوى الوطن العربي والعالم ككل خلال الفترة (1970-2021). يلاحظ أنه خلال الفترة (1994 – 2010) شهد نصيب الفرد العربي من الإنتاج الزراعي ارتفاعاً من 194 دولار أمريكي إلى 421 دولاراً للفرد في عام 2010، كما يُلاحظ أيضاً خلال هذه الفترة ارتفاعه سنوياً عن نصيب الفرد في العالم والذي شهد أيضاً زيادة مستمرة لكن بمعدلات أقل من حصة الفرد في العالم العربي. بالمقابل يُلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الوطن العربي شهدت انخفاضاً مستمراً منذ العام 1991 وحتى العام 2021 على الرغم من تحقيقها لمعدلات أعلى مقارنة بالعالم ككل، كما انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الفترة (2010-2019) بمعدل 3 نقاط مئوية.

عادة ما تُعزى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج الزراعي في دولة ما أو إقليم جغرافي معين إلى التغيرات في الناتج الزراعي أو عدد السكان، لأن الصيغة المستخدمة في حساب نصيب الفرد من الناتج الزراعي هي إجمالي الناتج الزراعي للدولة مقسوماً على عدد سكانها، أو في بعض الأحيان تُعزى إلى العوامل الداخلية المؤثرة على كل منهما. فكثير من الدراسات تُرجع تفاقم الفجوة الغذائية إلى سببين رئيسيين: إما زيادة عدد السكان "التغيرات الديموغرافية" أو انخفاض الإنتاج الزراعي.

على مستوى الأقاليم الجغرافية يشير الشكل (4) إلى نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي في الوطن العربي مقارنة مع أقاليم العالم الأخرى مثل أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا الشمالية، وغيرها من الأقاليم. يُلاحظ أن الفرد في الوطن العربي يحصل على نصيب أقل من الناتج الزراعي بعد أفريقيا مقارنة بالأقاليم الأخرى، حيث يبلغ نصيبه حوالي 336 دولار في عام 2021 بينما في أفريقيا جنوب الصحراء يحصل الفرد على حوالي 283 دولار سنوياً. تصدرت قارة آسيا والباسيفيك الترتيب بحوالي 761 دولار للسنة بفارق 425 دولار عما يحصل عليه الفرد العربي، ويُلاحظ التقارب بين ما يحصل عليه الفرد في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية بواقع 575 دولار و557 دولار سنوياً. على الرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء حلت في المرتبة الأخيرة من حيث نصيب الفرد من الناتج الزراعي، إلا أنه يُلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في هذا الإقليم تعتبر الأعلى مقارنة بالأقاليم الأخرى، حيث وصلت إلى 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليها أمريكا اللاتينية بنسبة 7 في المائة، ثم آسيا والباسيفيك بنسبة 6 في المائة، والوطن العربي بنحو 5 في المائة.

شكل (3) نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع على مستوى الوطن العربي والعالم خلال الفترة (1970-2021)

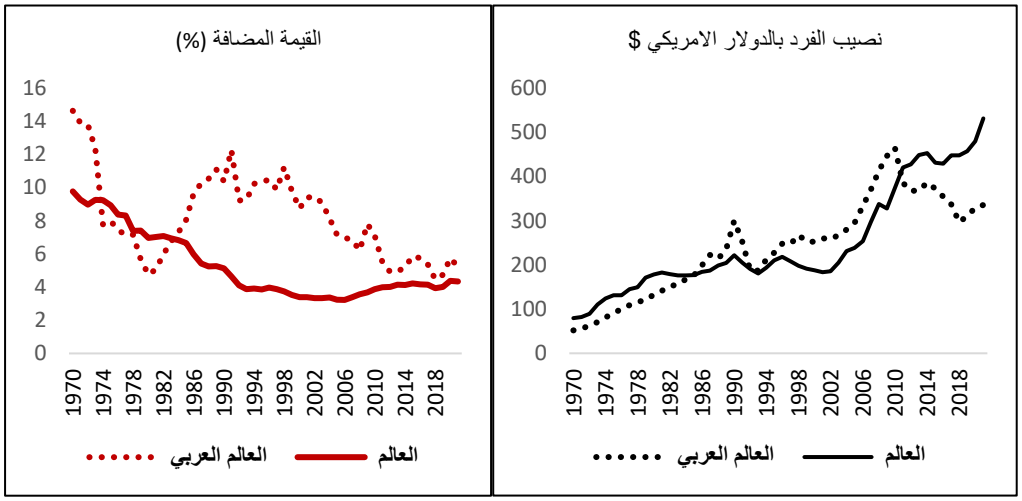

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

*نصيب الفرد من الناتج الزراعي يعتمد على مؤشرين: عدد السكان، وإنتاجية القطاع الزراعي بقطاعاته الفرعية (الزراعة، الغابات، وصيد الأسماك) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الزراعي أحد أهم المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها من قبل الدول العربية للتحقق من إمكانية تحقيق الأمن الغذائي بالأخص في المجتمعات الريفية التي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. حيث تُعزى التغيرات في هذا المؤشر إلى عاملين رئيسين وهما العوامل الديموغرافية، والتغيرات القطاعية. وبالتالي فان زيادة أو انخفاض عدد السكان أو التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لأي صدمات قطاعية من المحتمل أن تؤثر على الأمن الغذائي.

شكل (4) نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع على مستوى الأقاليم الجغرافية في عام 2021

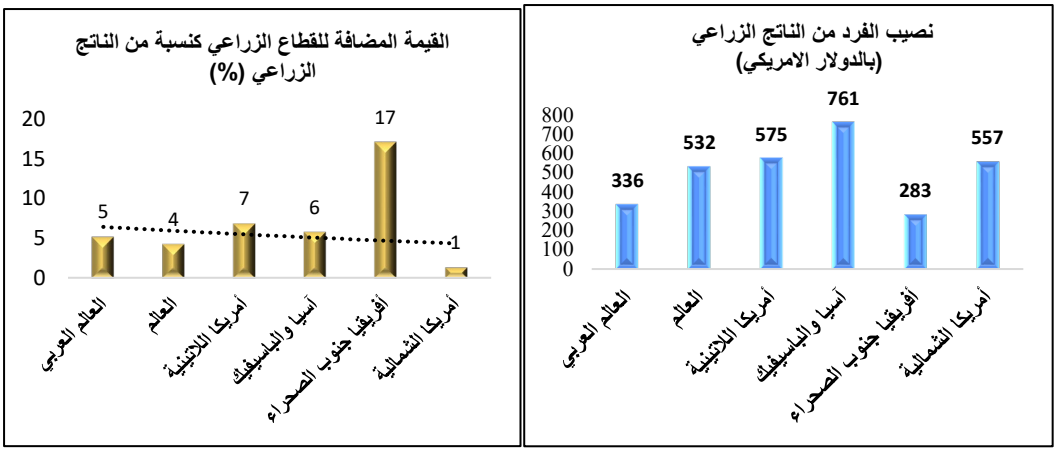

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

*يشمل القطاع الزراعي، إجمالي إنتاج القطاعات الفرعية (الزراعة، الغابات، وصيد الأسماك) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

القطاع النقدي: السياسات النقدية والاحترازية

تعتبر السياسة النقدية ذات أهمية لتحقيق الأمن الغذائي من واقع أهمية القطاع النقدي الذي يشمل كذلك القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي. حيث أشارت عدد من الدراسات إلى مدى تأثير السياسة النقدية على الأمن الغذائي مثل دراسة (De and Kakar 2021) التي تناولت تأثير السياسة النقدية على عدم المساواة في الغذاء في الهند وبالتحديد صدمات السياسة النقدية على الأسعار النسبية للغذاء وتوزيع استهلاكه بالإضافة إلى استهلاك الأسر الفقيرة لأغذية الكفاف بالاعتماد على بيانات المسح الإحصائي للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل. كما ناقشت دراسة (Kaur, 2021) مدى استجابة أطر السياسة النقدية لتضخم أسعار الغذاء والعوامل المحددة له، فضلاً عن تعزيز كفاءة الأسواق المالية وآليات انتقال السياسة النقدية.

غير أن القطاع الزراعي في بعض الدول يواجه تحديات تتعلق بالتمويل الممنوح من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وتشمل هذه التحديات صعوبة وصول مؤسسات التمويل الى المناطق الريفية البعيدة عن مراكز المدن ما يؤثر على زيادة التكاليف، فضلاً عن مخاطر التغيرات المناخية، ومخاطر الائتمان، ونمو الأسواق الموازية للمحاصيل مما يولد عمليات المضاربة خارج القنوات الرسمية، وغياب مراقبة أسعار المحاصيل الزراعية. حيث يتطلب تمويل القطاع الزراعي استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر وتعاون وثيق مع مزودي التقنية والشركات الزراعية. وبالتالي يقع على الحكومات والجهات المسؤولة عن القطاع المالي عبء تطوير حلول تمويل مبتكرة لمواجهة التحديات الطارئة في التمويل الزراعي، والاستفادة من التقنية الحديثة، واستحداث أدوات وعمليات ومنتجات مالية جديدة لتلبية احتياجات جميع الجهات الفاعلة على طول سلاسل القيمة.

شكل (5) مؤشر أسعار الغذاء حول العالم (1970-2020) شهري (%)

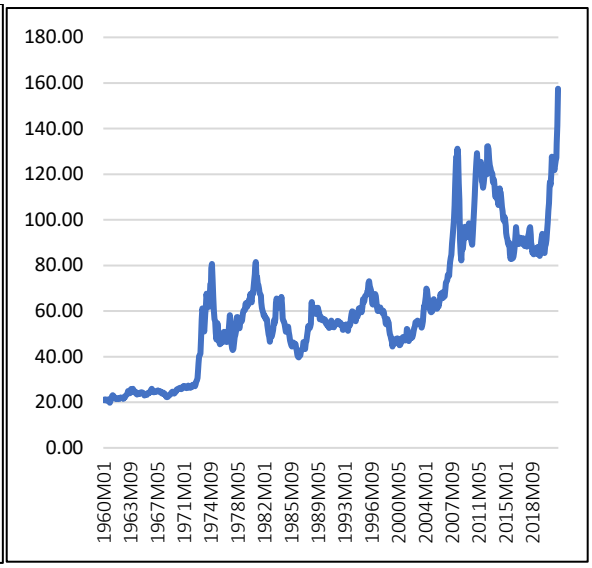

شكل (6) معدل التضخم الرئيسي ومعدل تضخم الغذاء خلال الفترة (1970-2020) (%)

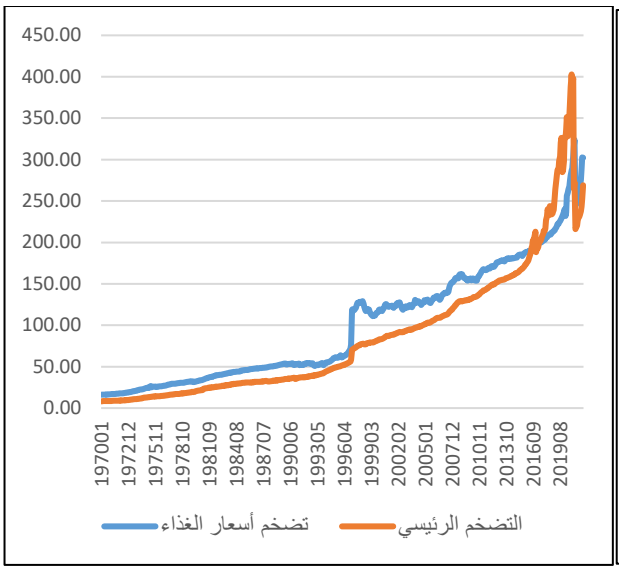

المصدر: البنك الدولي (2021)، بيانات أسعار السلع

شكل (7) متوسط معدلات تضخم أسعار الغذاء في الدول العربية (%)

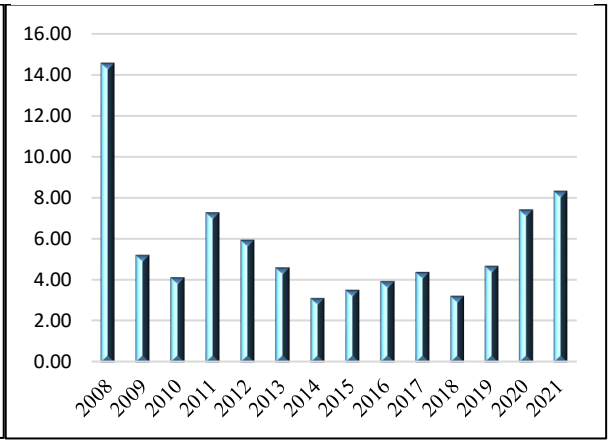

شكل (8) متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول العربية

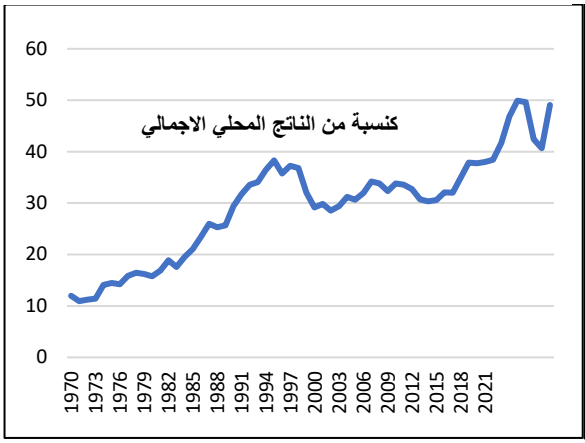

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

قطاع المالية العامة

لا يقل قطاع المالية العامة أهمية عن القطاعات الأخرى وذلك من واقع مساهمته في تعزيز الأمن الغذائي، وتقليل المخاطر التي يمكن أن تواجهه، ذلك كونه يحتوي على مجموعة من الضوابط والإجراءات التي من شأنها المساعدة على تحقيق استقرار أسعار الغذاء مثل الضرائب، والرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي، كما تلعب مخصصات الإنفاق العام على مشاريع التنمية الزراعية دوراً في غاية الأهمية في تعزيز إنتاجية القطاع الزراعي في الشق النباتي منه.

تقوم الدول بالصرف على الغذاء من الموازنة العامة سواء كان ذلك إنفاقاً على المشاريع الزراعية المملوكة للدولة بهدف تعظيم الإنتاجية الزراعية وبالتالي توفر الغذاء (مثال مشروع الجزيرة في السودان) أو من حيث الإنفاق تحت مظلة شبكات الأمان الاجتماعي التي يستفيد منها عدد كبير من الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل على مستوى العالم، وبالتالي فإن تطوير وتحسين هذه الأنظمة يمكن أن يساعد على تحقيق الأمن الغذائي لهذه الفئات. في هذا الصدد يوصي برنامج الأغذية العالمي بضرورة دعم المجتمع الدولي لهذه الحكومات ومساعدتها على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيزها في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لضمان حصول أفراد المجتمع على حاجتهم الكافية من الغذاء بحلول عام 2030، وإمكانية الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية التي تحمي وتعزز قدرتهم على تلبية أمنهم الغذائي.(WFP, 2022)

على سبيل المثال، تقوم الدول النامية بدعم أسعار الغذاء بهدف مساعدة الفقراء وذوي الدخل المحدود بأخذ كفايتهم من الغذاء بأسعار معقولة تتوافق مع مستوى دخلهم. وفقاً لآخر الإحصاءات يشير الشكل (9) إلى أن لبنان تخصص ما نسبته 46 في المائة من إجمالي المصروفات العامة للدولة لصالح دعم السلع الغذائية والأساسية والمزايا الاجتماعية الأخرى وتعتبر هذه النسبة قريبة من المتوسط العالمي البالغ 46 في المائة، بينما بلغت النسبة في المغرب حوالي 33 في المائة، وفي كل من الإمارات والأردن حوالي 25 و27 في المائة على التوالي. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الدعم السلعي الموضح في هذه الدراسة ليس فقط الأموال التي تخصصها الحكومات العربية لصالح دعم السلع الاستراتيجية، بل يشمل متغيرات أخرى أكثر تأثيرا مثل الإعانات التي تقدمها الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية لهذه الدول.

شكل (9) حجم الدعم السلعي والمزايا الاجتماعية وغيرها * في عينة من الدول العربية لعام 2020 (كنسبة من إجمالي الإنفاق العام)

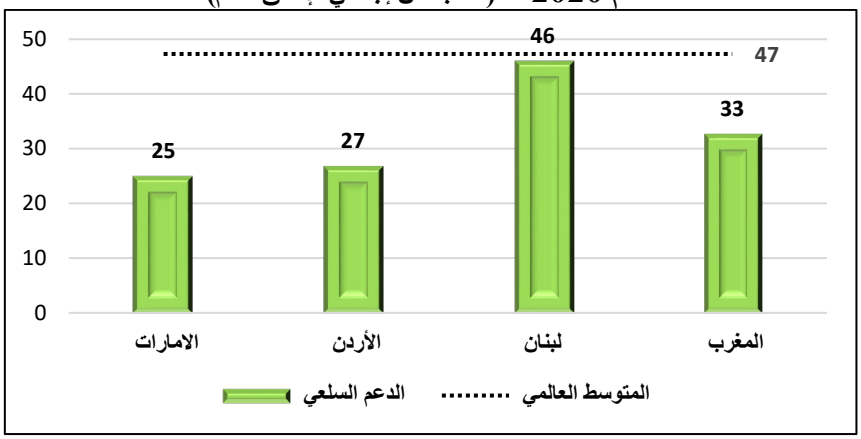

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.
* يشمل الإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية الأخرى والتحويلات غير المدفوعة وغير القابلة للسداد، كما يشمل المنح للحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والوحدات الحكومية الأخرى.

وفقاً لصندوق النقد العربي (2019)، تشهد الدول العربية زخماً متزايداً من أجل تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الطموحة التي تنفذها هذه الدول منذ سنوات، وتسعى من خلالها إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية داعمة للاستقرار الاقتصادي مع التركيز في الوقت ذاته على تخفيف عبء تنفيذ هذه الإصلاحات على كاهل الطبقات الهشة ومحدودة الدخل. يقتصر استخدام شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية على الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، كما تستخدمها الدول العربية ذات مستويات الدخل المرتفع بهدف ضمان التوزيع المتكافئ للدخل والخدمات المنتجة لضمان التنمية المتوازنة، وتركز من خلالها على عدد من البرامج مثل برامج الإسكان، وتقديم المنح في مجال التعليم، وفتح حسابات للمواطنين الذين يقل دخلهم عن مستوى محدد يتم عبرها تلقي تحويلات نقدية شهرية تساعد على دعم بعض الأسر والفئات بالتالي تحسين المستويات المعيشية والرفاه الاجتماعي.

شكل (10) الإيرادات الضريبية في عينة من الدول العربية لعام 2020 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

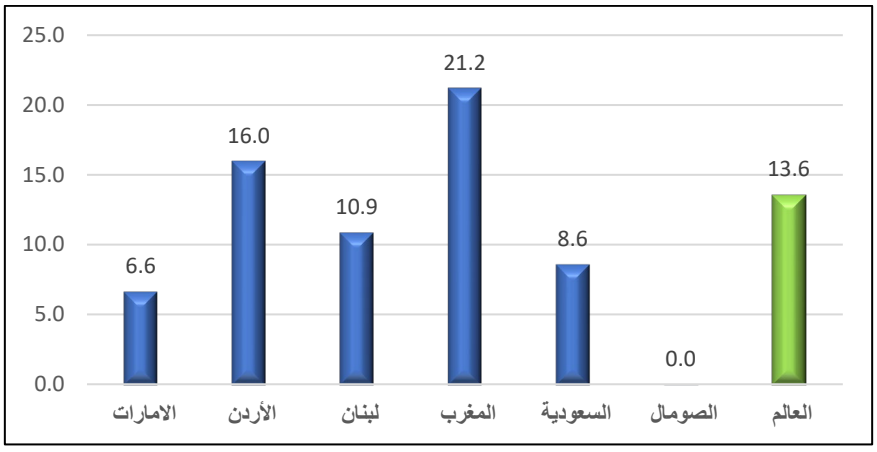

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

على مستوى الإيرادات العامة للدولة، تلعب الإيرادات الضريبية دوراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي لأنها في المقام الأول تساهم في تحقيق وفرة مالية لصالح الموازنة العامة للدولة وبالتالي يمكن توجيهها لدعم السلع الغذائية كلياً أو جزئياً، إلا أن عملية تعزيز تدفق الإيرادات العامة للدولة، يتطلب جهوداً بالأخص عندما يتعلق الأمر بالإيرادات الضريبية وتلك الناتجة عن فرض الرسوم والجبايات سواء كان ذلك على عمليات القطاع الزراعي أو على السلع الغذائية المنتجة أو المستوردة. تعتبر المغرب من أكبر الدول العربية من حيث الإيرادات الضريبية بحوالي 21.2 في المائة وكذلك الحال في الأردن الذي بلغت فيه نسبة الإيرادات الضريبية حوالي 16 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. الجدير بالذكر أن حجم الإيرادات الضريبية في المغرب والأردن قد تجاوز المتوسط العالمي البالغ 13.6 في المائة. أما على مستوى المنصرفات العامة، فإن دعم مشاريع التنمية في المجال الزراعي، وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة يخدم تعزيز إنتاجية القطاع الزراعي نظراً للأهمية القصوى في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ويعتبر هذا النوع من الإنفاق محبذاً كونه يُصنف كإنفاق استثماري والذي يختلف عن الإنفاق الاستهلاكي من حيث أن العائد على أفراد المجتمع يتحقق في الأجل المتوسط والطويل.

شكل (11) حجم المنصرفات العامة في عينة من الدول العربية لعامي 2019 و2020 كنسبة من الناتج المحلي (%)

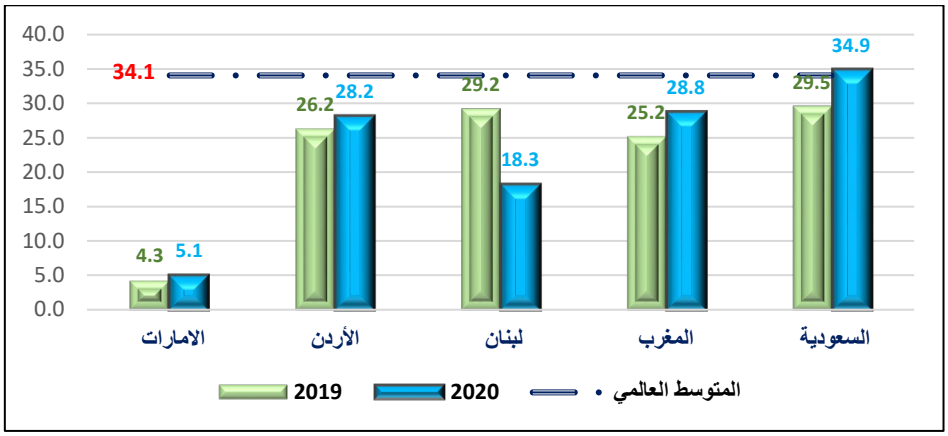

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

القطاع الخارجي وسياسات سعر الصرف

عند الحديث عن القطاع الخارجي، يتبادر إلى الذهن ميزان المدفوعات باعتباره يحتوي على حسابات فرعية تعمل على تفسير علاقة الدولة مع العالم الخارجي، ولمزيد من التوضيح فإن موضوع الأمن الغذائي ذو تأثير على الميزان التجاري أي الصادرات والواردات الغذائية، ومن هذا المنطلق يمكننا تسمية الدولة ما إذا كانت تصنف كمستوردة للسلع (commodity importers) أو كمصدرة للسلع (commodity exporters) بالاستناد على موقف الميزان التجاري. في هذا السياق، يُلاحظ أن ارتفاع أسعار الغذاء يؤثر على موقف الميزان التجاري السلعي، وبالتالي يضع ضغوطات على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستوردة للسلع الغذائية، أما الدول المصدرة للسلع الغذائية ربما تستفيد نوعياً من هذا الارتفاع.

إن سياسات الدولة للتجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في تيسير عملية الاستيراد والتصدير للسلع الغذائية بما يتوافق مع الظروف المحيطة بالدولة، ومن هذه السياسات سياسات سعر الصرف حيث يمكن أن تؤثر على تكوين التجارة ولها تأثيرات متباينة على مختلف المنتجات الزراعية والغذائية.

شكل (12) الصادرات والواردات الغذائية للفترة (1999-2021)
كنسبة من إجمالي الواردات السلعية

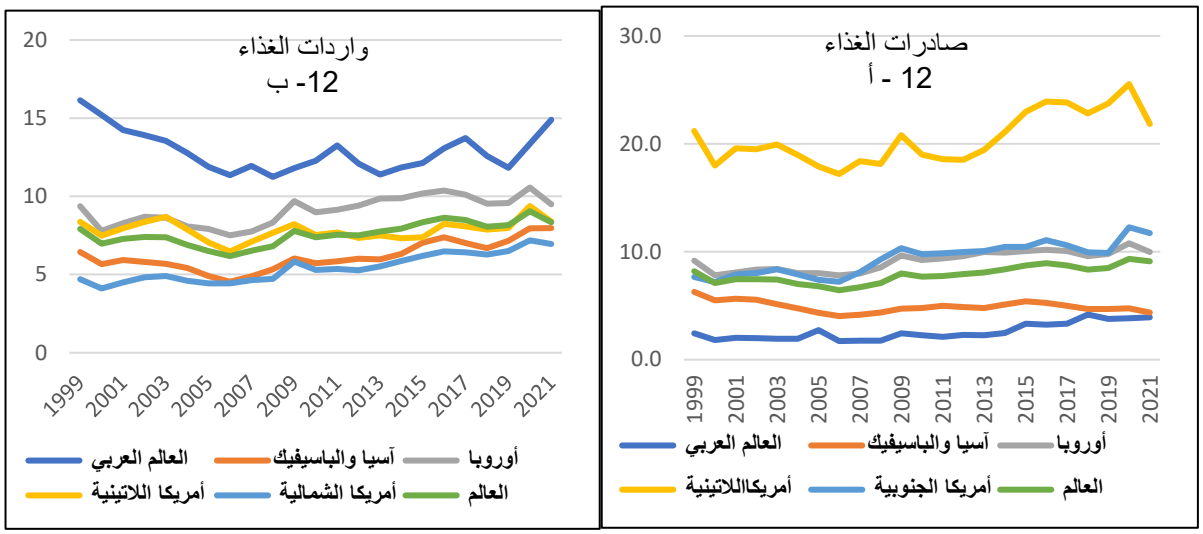

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

يشير الشكل (12-أ) إلى إجمالي الصادرات الزراعية للفترة (1999-2021) كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية ككل. حيث يلاحظ أن الوطن العربي يحتل المركز الأخير بالنسبة لصادرات الغذاء، خلال الفترة المذكورة، بينما تحتل قارة أمريكا اللاتينية المركز الأول في القارات تصديراً للسلع الغذائية، ويلاحظ التقارب في مستويات كل من أمريكا الشمالية وقارة أوروبا في تصدير الغذاء بينما احتلت قارة آسيا المركز قبل الأخير في تصدير السلع الغذائية. وبالمقابل يشير الشكل (12- ب) إلى إجمالي واردات السلع الغذائية لنفس الفترة كنسبة من إجمالي الواردات السلعية، ويُلاحظ أن الأقاليم الجغرافية الأكثر تصديراً، تعتبر أقل استيراداً للمواد الغذائية والعكس صحيح. على سبيل المثال، في الوقت الذي انخفضت فيه صادرات الغذاء من الوطن العربي في عام 2021 على 21.8 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية، ارتفعت واردات الغذاء إليه الى 14.9 في المائة من الواردات السلعية.

ترتيب الدول العربية في الأمن الغذائي

توضح الأشكال الأربعة التالية ترتيب الدول العربية دولياً وفقاً لمرتكزات الأمن الغذائي المتمثلة في القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، والوفرة الكافية للغذاء، وجودة وسلامة الغذاء، والموارد الطبيعية والمرونة.

يُلاحظ من خلال الشكل (13) أن هناك تبايناً في ترتيب الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي، حيث احتلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤشر الأمن الغذائي لعام 2021 المراكز الأولى مثل قطر، والكويت، والإمارات، وعُمان، والبحرين، والسعودية على التوالي. وما ساعد الدول الخليجية على تحقيق ترتيب متقدم في المؤشر تصميم الاستراتيجيات والخطط المستقبلية التي تصيغها هذه الدول في سبيل تحقيق هدف الأمن الغذائي. على سبيل المثال تطور دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية مستقبلية لتحقيق الترتيب الأول في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2051 وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي علماً بأن الإمارات تحتل المرتبة 34 على مستوى العالم في المؤشر لعام 2021، بينما كانت تحتل المرتبة 21 على مستوى العالم في عام 2019. وتتبنى قطر استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي (2018-2023)، علماً بأن قطر احتلت المركز الأول على مستوى الدول العربية والمرتبة 24 عالمياً لعام 2021 مقارنة بالمرتبة 13 عالمياً في عام 2019. من ناحية أخرى، تعمل السعودية على إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة للأمن الغذائي من خلال وزارة البيئة والمياه والزراعة تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية ذات الميزة التفضيلية، وتعزيز الإنتاجية، ودعم المزارعين، ودعم عملية التصنيع الغذائي.

شكل (13) ترتيب الدول العربية عالمياً حسب مؤشرات الأمن الغذائي لعام 2021

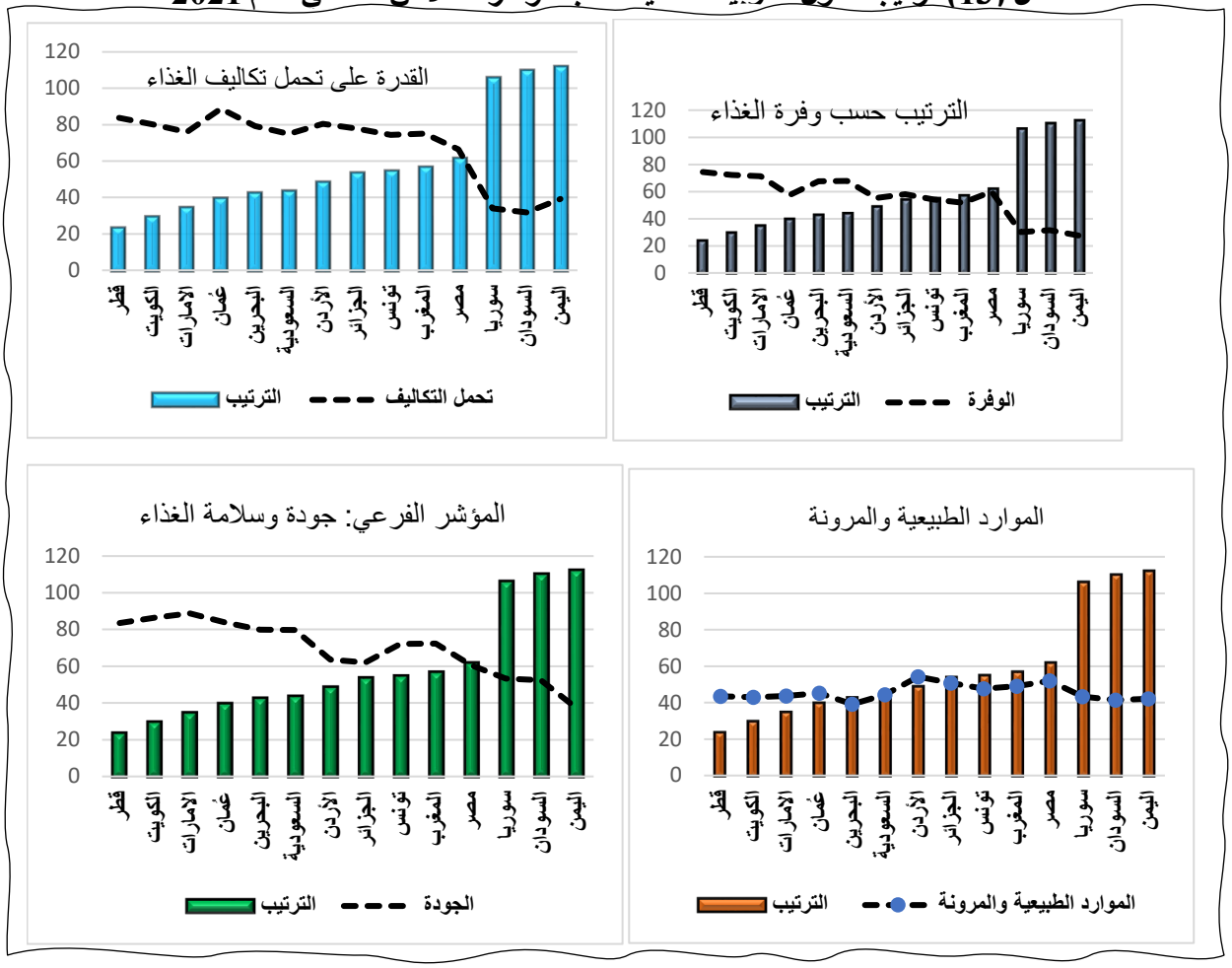

Source: EIU (2022) Global Food Security Index for 2021 the Economist Intelligence Unit the Economist Impact

المتغيرات المستخدمة في الدراسة

تم تضمين عدد من المتغيرات الاقتصادية لتفسير دور السياسات الاقتصادية التي من المحتمل أن تتبناها الدول العربية في سعيها لتحقيق هدف الأمن الغذائي. تشمل المتغيرات كلاً من مؤشر إنتاج الغذاء (كمتغير تابع)، ومتغيرات مستقلة مثل: مؤشر أسعار الغذاء، نصيب الفرد من الناتج الزراعي، صادرات وواردات السلع الغذائية كنسبة من إجمالي الصادرات والواردات، دعم السلع الغذائية، والائتمان المصرفي.

ويُقصد بمفهوم الغذاء وفقاً للبنك الدولي، بأنه يتألف من السلع الغذائية الهامة وفقاً للتصنيف الدولي الموحد مثل، المحاصيل الزراعية بما في ذلك الخُضر والفاكهة، ومنتجات الحيوانات الحية مثل اللحوم والألبان، والزيوت الحيوانية والنباتية، والبذور النباتية، والمكسرات الزيتية، وحبوب الزيت، وغيرها.

- **مؤشر إنتاج الغذاء:** يغطي المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للأكل وتحتوي على مغذيات. لا يتضمن المؤشر القهوة والشاي لأنها لا تحتوي على قيمة غذائية. يتراوح المؤشر بين صفر و100 نقطة، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر، كلما تحقق الأمن الغذائي، والعكس صحيح. نظراً لعدم توفر بيانات لفترة زمنية للدول العربية حول مؤشر الأمن الغذائي لفترة طويلة نسبياً، سيتم استخدام مؤشر إنتاج الغذاء كبديل لمؤشر الأمن الغذائي
- **مؤشر أسعار الغذاء**: يشير إلى الرقم القياسي للمستهلك الخاصة بسلة الغذاء فقط دون السلع والخدمات الأخرى، ويعد مؤشر أسعار المواد الغذائية متغيراً مهماً يؤثر على النتاج والاستهلاك.
- **نصيب الفرد من الناتج الزراعي**: يتم احتسابه من خلال إنتاج القطاع الزراعي بالدولار الأمريكي في الدول العربية مقسوماً على عدد السكان في الدول العربية.
- **صادرات وواردات السلع الغذائية كنسبة من إجمالي الصادرات والواردات السلعية**: ويتألف الغذاء من السلع الغذائية الهامة وفقاً للتصنيف الدولي الموحد مثل، المحاصيل الزراعية بما في ذلك الخُضر والفاكهة، ومنتجات الحيوانات الحية مثل اللحوم والألبان، والزيوت الحيوانية والنباتية، والبذور النباتية، والمكسرات الزيتية، وحبوب الزيت، وغيرها. ويقيس هذا المتغير مدى تأثير حجم التجارة في المنتجات الغذائية على إنتاج الغذاء.
- **دعم السلع الغذائية**: يشمل هذا المتغير علاوة على دعم الغذاء، الإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية الأخرى والتحويلات غير المدفوعة وغير القابلة للسداد، كما يشمل المنح للحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والوحدات الحكومية الأخرى، أنظر شكل (9). ويمثل هذا المتغير مؤشراً تقريبياً لدعم الغذاء، حيث أن دعم الغذاء لا يرد كبند منفصل في قاعدة البيانات المتوفرة.
- **الائتمان المحلي للقطاع الخاص:** يشير إلى الموارد المالية التي تقدمها شركات الوساطة المالية للقطاع الخاص، مثل المصارف التجارية، وشركات التمويل الأصغر، والشركات المالية الأخرى وشركات التمويل والتأجير، ومقرضو الأموال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وشركات الصرف الأجنبي، ومن المتوقع أن تزداد حصة القطاع الزراعي من التمويل كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الخاص، مع الإشارة إلى أن الائتمان للقطاع الزراعي لا تتوفر بياناته التفصيلية كما أن غياب التصنيف الدقيق يجعل حجم الائتمان للقطاع الخاص مؤشراً بديلاً جيداً.
- **سعر الفائدة الحقيقي:** يُقصد به سعر فائدة الإقراض المعدل بمستويات الأسعار (التضخم) في الاقتصاد. ويعتبر ذو أهمية كونه أحد محددات القرارات الاستثمارية والاستهلاكية في الاقتصاد.

النموذج المستخدم ونتائج التقدير

لاختبار العلاقة بين مؤشر الإنتاج الغذائي ومحدداته التي سبق تقديمها، تم تقدير النموذج التالي:

$$Y_{it} = \beta_1 + \sum_{j=2}^{k} \beta_j X_{jit} + \alpha_i + \delta t + \varepsilon_{it}$$

تم تقدير النموذج السابق باستخدام بيانات عشر دول عربية وهي: الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، لبنان، مصر، المغرب. حيث يرمز (Y_{it}) إلى المتغير التابع للدولة (i) في الفترة الزمنية (t)، بينما ترمز (X_{jit}) للمتغيرات التفسيرية المشار إليها سابقاً وهي: سعر الفائدة الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج الزراعي، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ودعم السلع الغذائية، والصادرات، والواردات الزراعية، ومؤشر أسعار الغذاء. ويشير المتغير غير الملحوظ (unobserved variables) α_i الى التباين بين الدول، ويشير ε_{it} إلى الخطأ العشوائي.

تم اختيار نموذج الأثر الثابت بناءً على نتيجة اختبار هاوسمان (*Hausman Test*) الذي يعمل على إزالة عدم التجانس خلال الفترة الزمنية بين الدول. وتشير النتائج المتحصل عليها من اختبار هاوسمان أن نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect) يعتبر النموذج الأنسب لتلافي عدم التجانس في البيانات المقطعية، حيث أظهرت النتائج معنوية إحصائية كاي التربيعية.

تتميز بعض متغيرات الدراسة بثبات جذر الوحدة عند الفرق الأول، فمتغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ثابت عند الفرق الأول، بينما المتغيرات الأخرى ثابتة عند المستوى وهي: مؤشر أسعار الغذاء، سعر الفائدة الحقيقي، نصيب الفرد من الناتج الزراعي، دعم السلع الغذائية، الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، ومعدل أسعار الغذاء.

تحليل النتائج

بالنسبة للائتمان المحلي، أظهر النموذج وجود علاقة موجبة مع مؤشر الإنتاج الغذائي لكنها إحصائياً غير معنوية، ربما يعود ذلك إلى المستوى الضعيف والمتقلب للائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو أن هذا المؤشر لا يقيس بدرجة جيدة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي. حيث تشير النتائج أن زيادة الائتمان المحلي بنقطة مئوية واحدة، تؤدي إلى زيادة مؤشر الإنتاج الغذائي بنحو 0.09 نقطة مئوية مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي.

على مستوى دعم السلع الغذائية، أظهر النموذج علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين دعم الغذاء ومؤشر الإنتاج الغذائي، فكلما زاد حجم الدعم السلعي بنقطة مئوية واحدة، تراجع مؤشر الإنتاج الغذائي بحوالي 0.17 نقطة مئوية، الأمر الذي قد يفسر بأن الزيادة في الدعم قد تتسبب في تراجع الإنتاج ما يتطلب مراجعة سياسات الدعم باعتماد الأسعار الحقيقية وتوجيه الدعم إلى مستحقيه.

من ناحية أخرى، تم اختبار أثر سعر الفائدة الحقيقي على مؤشر الإنتاج الغذائي الذي أظهر علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية، وأشارت نتائج النموذج، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، أن زيادة سعر الفائدة الحقيقي بنقطة مئوية واحدة من شأنه تخفيض مؤشر الإنتاج الغذائي بنحو 0.31 نقطة مئوية، ما يتطلب الحرص على تحقيق الاستقرار السعري وتحسين كفاءة التمويل لتعزيز الأمن الغذائي.

أشارت نتائج النموذج إلى العلاقة الطردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر أسعار الغذاء، وبالتالي من المتوقع عند ارتفاع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي بنقطة مئوية واحدة، فإن مؤشر إنتاج الغذاء سوف يزيد بنحو 0.01 نقطة مئوية. وتعكس هذه العلاقة التغيرات في العوامل الديموغرافية، والتغيرات في الناتج

المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن زيادة أو انخفاض عدد السكان أو التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لأي صدمات من المحتمل أن تؤثر على مؤشر الانتاج الغذائي.

ختاماً، أظهرت نتائج النموذج علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الغذاء ومؤشر إنتاج الغذاء، حيث إن ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر إنتاج الغذاء بحوالي 0.06 نقطة مئوية، وبالتالي تراجع مستوى الأمن الغذائي. وينطبق ذلك على الدول المستوردة، فزيادة الأسعار لدى الشركاء التجاريين، قد ينعكس على أسعار السلع المستوردة وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم (التضخم المستورد) ما يؤدي إلى تباطؤ الاستهلاك نتيجة لتراجع القدرة الشرائية، حيث يلجأ المنتجون (المزارعون) إلى تخفيض الإنتاج بغية عدم التعرض لخسائر في ظل الركود السائد ما يقلل من مؤشر الإنتاج الغذائي.

جدول (1) تقدير نموذج الإنتاج الغذائي

المتغير التابع يتمثل في مؤشر الإنتاج الغذائي

اسم المتغيرات المستقلة	نموذج الأثر الثابت
مؤشر الإنتاج الغذائي (-1)	
المعلمة	0.656418
الاحتمالية	0.00000
الائتمان المحلي	
المعلمة	0.088348
الاحتمالية	0.3038
سعر الفائدة الحقيقي	
المعلمة	-0.314789
الاحتمالية	0.00000
دعم السلع الغذائية	
المعلمة	-0.168121
الاحتمالية	0.0060
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	
المعلمة	0.012324
الاحتمالية	0.1794
واردات السلع الغذائية	
المعلمة	-0.149717
الاحتمالية	0.4895
صادرات السلع الغذائية	
المعلمة	0.043174
الاحتمالية	0.7090
مؤشر أسعار الغذاء	
المعلمة	-0.062039
الاحتمالية	0.0168
القاطع	
المعلمة	30.88813
الاحتمالية	0.00010
قيمة R التربيعية المعدلة	0.804030
إحصائية دوربون واتسون	1.852671
قيمة F الإحصائية	23.84272
إحتمالية F الإحصائية	0.00000
قيمة احتبار هاوسمان (إحصائية كاي التربيعية)	20.291804
القيمة الاحتمالية	0.0093

النتائج والتوصيات

تناول الدراسة موضوع الأمن الغذائي في الدول العربية والسياسات الاقتصادية اللازمة من خلال نموذج لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الأمن الغذائي، بهدف التعرف على تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر إنتاج الغذاء. شملت الدراسة عشر دول عربية هي الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، لبنان، مصر، والمغرب. أظهرت النتائج أن كلاً من سعر الفائدة الحقيقي، ودعم السلع الغذائية، ومؤشر أسعار الغذاء تؤثر على مؤشر الإنتاج الغذائي وبالتالي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، أخذاً بالاعتبار العوامل الاقتصادية والهيكلية للدولة.

1- **على مستوى الدعم السلعي:** أظهر النموذج علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين الدعم السلعي ومؤشر الإنتاج الغذائي، فكلما زاد حجم الدعم السلعي بنقطة مئوية واحدة، تراجع مؤشر الإنتاج الغذائي بحوالي 0.21 نقطة مئوية، الأمر الذي قد يفسر بأن الزيادة في الدعم قد تتسبب في تراجع الإنتاج ما يتطلب مراجعة سياسات الدعم باعتماد حقيقة الأسعار وتوجيه الدعم إلى مستحقيه. وترتبط فعالية رفع الدعم السلعي بمدى فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي في الدولة، وقدرة الدولة على تحديد الفئات المستهدفة والمستحقة للدعم لتجنب أي مخاطر ناتجة عن رفع الدعم السلعي.

توصية:

- نوصي بضرورة مراجعة السياسات التي تتبعها الدولة في دعم السلع الغذائية، وتبنى إجراءات وأدوات من شأنها تسهيل الوصول الى من يستحقون الدعم النقدي المباشر. مثال لذلك (الهوية الرقمية) تعزيزاً لمبدأ العدالة الاجتماعية.
- من المهم تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية وتبني البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل دون الفئات الغنية.

2- **تكلفة التمويل المصرفي**: توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين تكلفة التمويل ومؤشر إنتاج الغذاء، وبحسب نتائج النموذج، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن زيادة سعر الفائدة الحقيقي بنقطة مئوية واحدة من شأنه تخفيض مؤشر الإنتاج الغذائي بنحو 0.31 نقطة مئوية، ما يتطلب الحرص على تحقيق الاستقرار السعري الذي يُعتبر في حد ذاته أحد الأركان الرئيسة لتعزيز الأمن الغذائي.

توصية: في هذا الصدد، نوصي بتبني السياسات التي من شأنها تعزيز كفاءة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي وتوفير أدوات تقلل من المخاطر التي يتعرض لها القطاع من التغيرات المناخية وتقلبات الأسعار بما يساعد مؤسسات التمويل على منحهم تمويلاً بأسعار مناسبة، كما يمكن النظر في دعم صغار المزارعين من خلال تقديم قروض بشروط ميسرة ومنحهم تسهيلات ائتمانية تشجعهم من الاستمرار.

3- **تضخم أسعار الغذاء:** أظهرت النتائج علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الغذاء ومؤشر إنتاج الغذاء، حيث إن ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر إنتاج الغذاء بحوالي 0.06 نقطة مئوية، وبالتالي تراجع مستوى الأمن الغذائي. وتنطبق هذه النتيجة بدرجة كبيرة على تلك الدول التي تعتمد على الأسواق الخارجية في استيرادها للمواد الغذائية والمحاصيل، أو تلك التي تتعرض لصدمات خارجية ترفع من أسعار المحاصيل الزراعية وبالتالي زيادة أسعار الغذاء. أيضاً يمكن أن تنطبق على تلك الدول المصدرة للسلع الغذائية لكنها تعتمد على الشركاء التجاريين في توفير مدخلات الإنتاج.

توصية: نوصي بضرورة تبني سياسات اقتصادية من شانها تخفيض أسعار السلع الضرورية وذلك من خلال تنمية القطاع الزراعي وتشجيع الإنتاج المحلي، ومراقبتها أسعار السلع الضرورية، ومكافحة التهريب والاحتكار، وتعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي.

قائمة المراجع

صندوق النقد العربي (2019) إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية 2019 أبوظبي : صندوق النقد العربي.

حميد د. ج و العتابي ر. ع .(2020) .قياس الفجوة الغذائية لمحصول القمح وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في العراق للمدة من 1990-2018 .مجلة الإدارة والاقتصاد.87-76

الوليد طلحة، رامي عُبيد، عبدالكريم قندوز، عبدالله سراج" (2022) آليات دعم السياسة النقدية لتعزيز الإنتاجية القطاعية في الدول العربية .أبوظبي: صندوق النقد العربي.

عبدالكريم قندوز، الوليد طلحة، عبدالله سراج، أحمد الشاذلي .(2022) دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية .أبوظبي: صندوق النقد العربي.

ماضى ع. ا (2021) قياس الفجوة الغذائية فى مصر خلال الفترة (2010 : 2020) المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.

محمد آدم وع. ق .(2005) الفجوة الغذائية فى السودان . دراسات اقتصادية - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

JimM M .M .and Giesecke . J .A. (2017) "The macroeconomic and food security implications of price interventions in the Philippine rice market" *Economic Modelling Elsevier* pp361-350 ..

De K. and Kakar V. (2021). "Effects of Monetary Policy on Food Inequality in India" *The Journal of Development Studies* pp. Volume 57 - Issue 11.

Hosu S .Y . and Qamata L. (2019) "Regime Switch and Effect on Per Capita Food Security Issues in South Africa"

Kavallari A. Fellmann T. & Gay S. H. (2014). "Shocks in economic growth shocking effects for food security?". *Food Sec. 6* p. 567–583.

Timmer . C .P .(2004) "*Food Security and Economic Growth" An Asian* ،Center for Global Development.

TORERO .M. .(2014) "*Food security brings economic growth — not the other way around"* Washington DC: International Food Policy Research Institute..

AKBAR M .and JABBAR A. (2017) "Impact of macroeconomic policies on national food security in Pakistan: simulation analyses under a simultaneous equations framework." *Agric. Econ. – Czech* p. 471–484.

Applanaidua S .D .AbuBakara N .and Baharudina ،A .H. (2014) "An Econometric Analysis Of Food Security And Related Macroeconomic Variables In Malaysia": A Vector Autoregressive Approach (VAR) .*UMK Procedia* ،p. 93 – 102.

Bonilla E .D.-. (2015) "*Macroeconomics Agriculture and Food Security: A Guide to Policy Analysis in Developing Countries"* Washington DC: International Food Policy Research Institute.

Gopalakrishnan P. and Anuradha S. (2015) "*Tax Policy and Food Security"* s.l.: Indian Statistical Institute Delhi Centre Indian Statistical Institute Delhi Centre.

Gopalakrishnan P and Saha A. (2019) ."TAX POLICY AND FOOD SECURITY: A DYNAMIC ANALYSIS" .*Macroeconomic Dynamics: Elsevier* ،pp. 795 - 823.

Kaur S. (2021) "A Decade of Impact of Monetary Policy on Food Inflation: An Overview and Future Direction" .*The Journal of Business Perspective.*

Meijl H .v .(2020) Modelling alternative futures of global food security: Insights from FOODSECURE .*Global Food Security.*

Mujumdar N .A. (1997) Food Security Price Stability and the Budget .*Economic and Political Weekly* pp. 1201-1203.